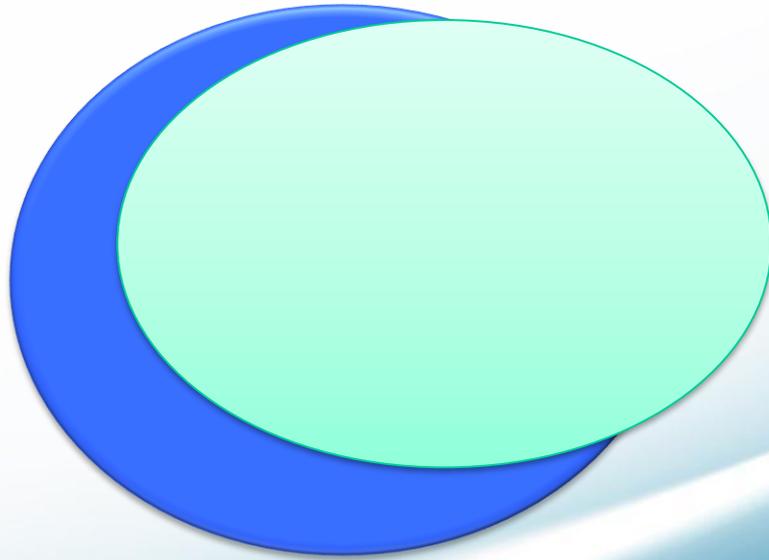




حسن لطفي الفريقي
المدير العام للموارد المائية

يو لاوهو

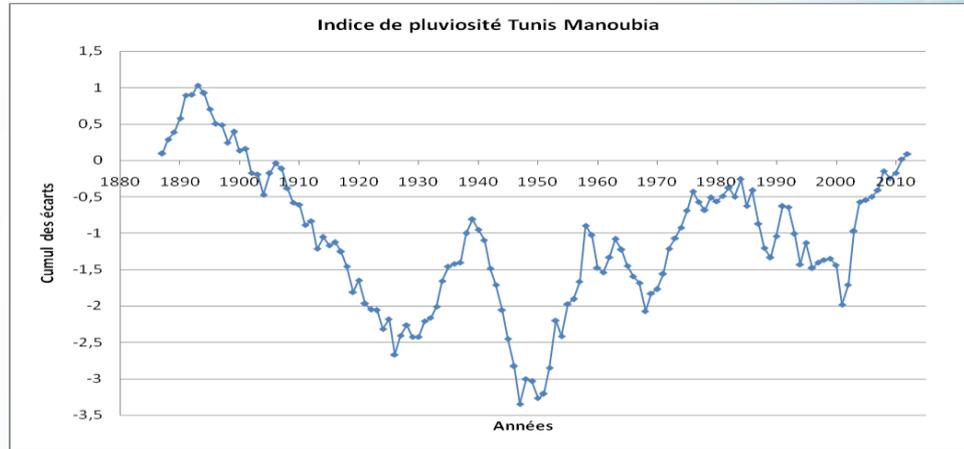
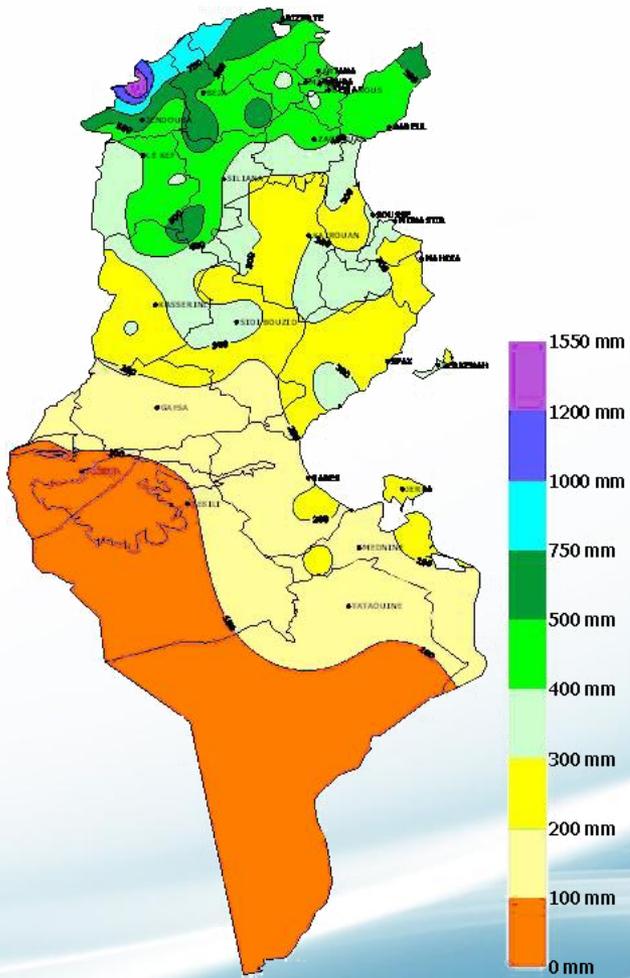


مؤشر توزيع
الأمطار

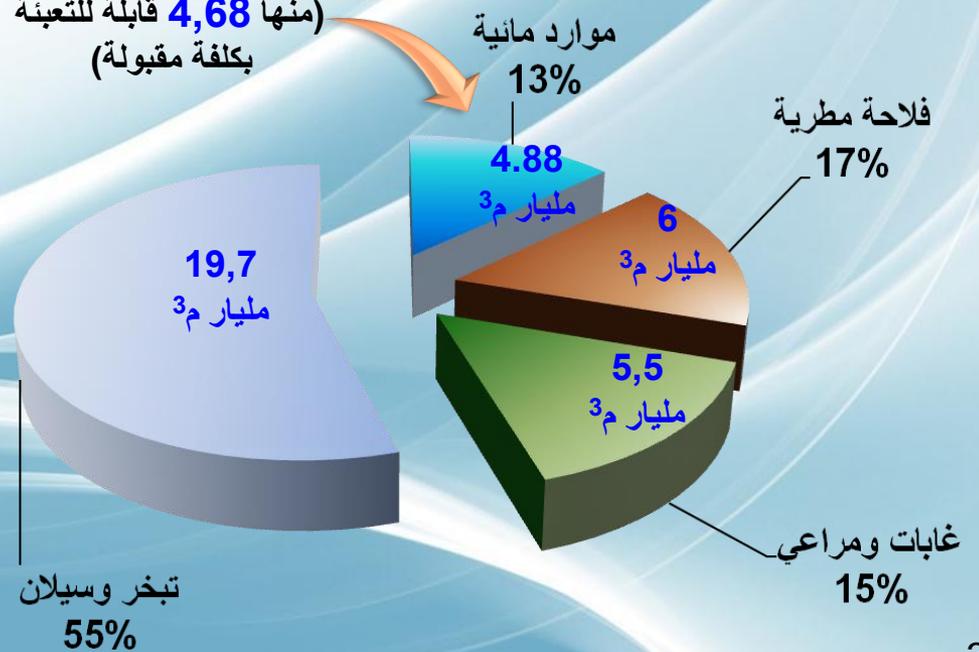
وضعية الموارد
المائية

الاشكاليات الحالية

مشروع مجلة
المياه

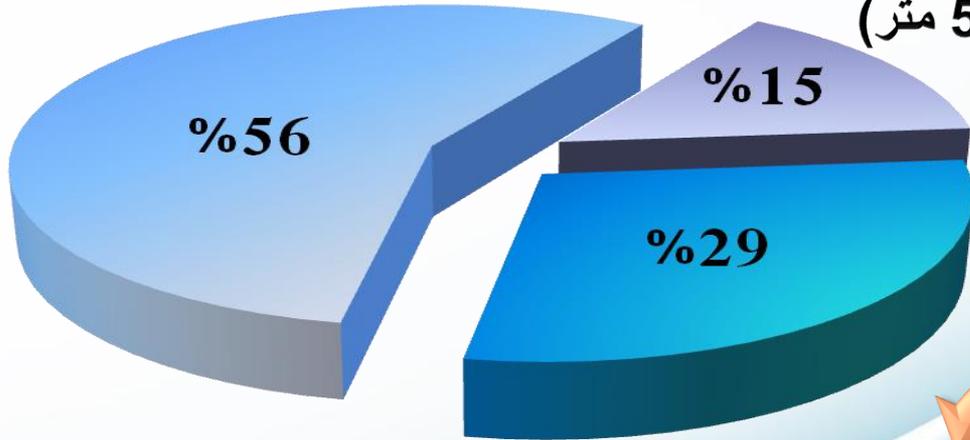


منها 4,68 قابلة للتعبئة
(بكلفة مقبولة)





الموارد المائية السطحية
(2,7 مليار م³/ السنة)



الموارد المائية الجوفية
قليلة العمق (أقل من 50 متر)
(0,746 مليار م³/ السنة)

الموارد المائية الجوفية
(2,168 مليار م³/ السنة)

الموارد المائية الجوفية العميقة (أكثر من 50 متر)
(1,42 مليار م³/ السنة)

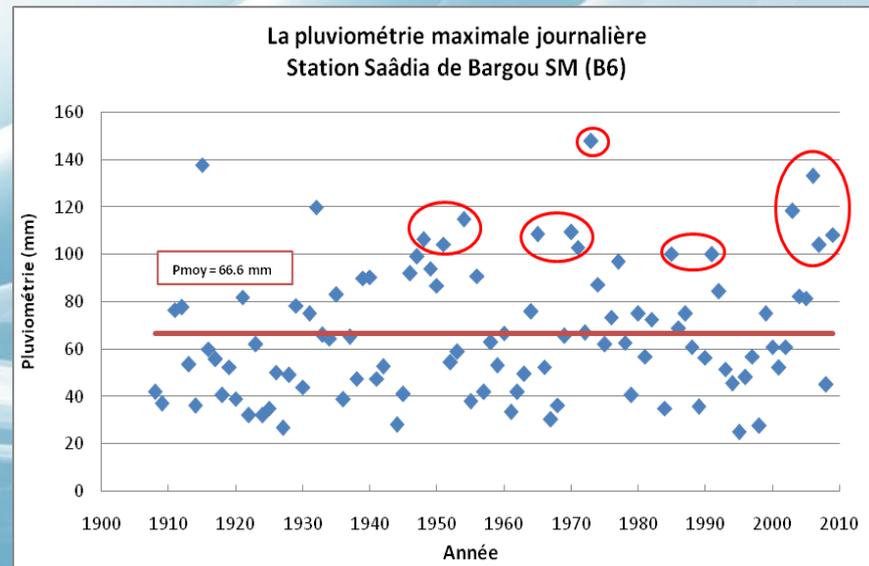
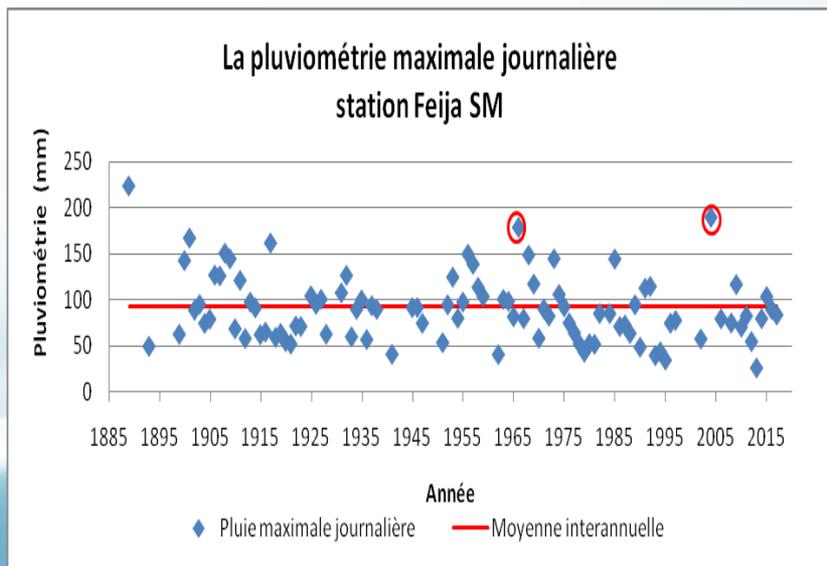
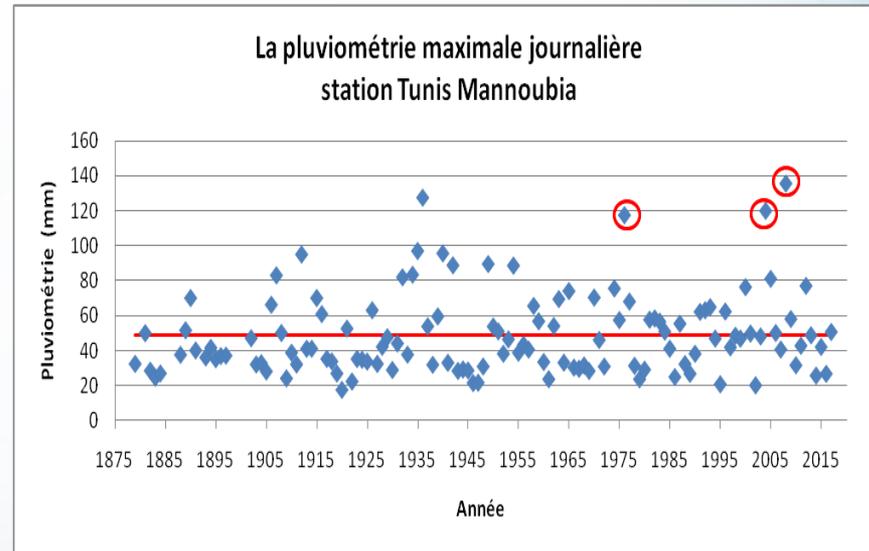
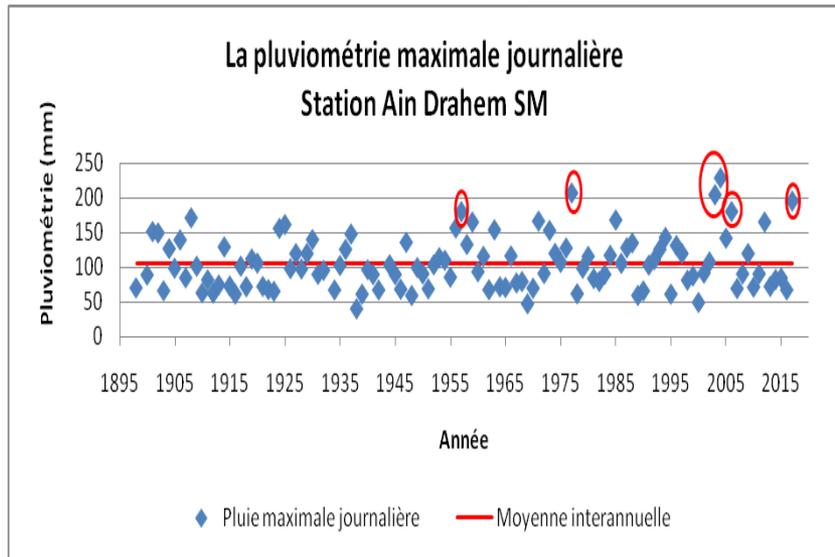
أ و يه %

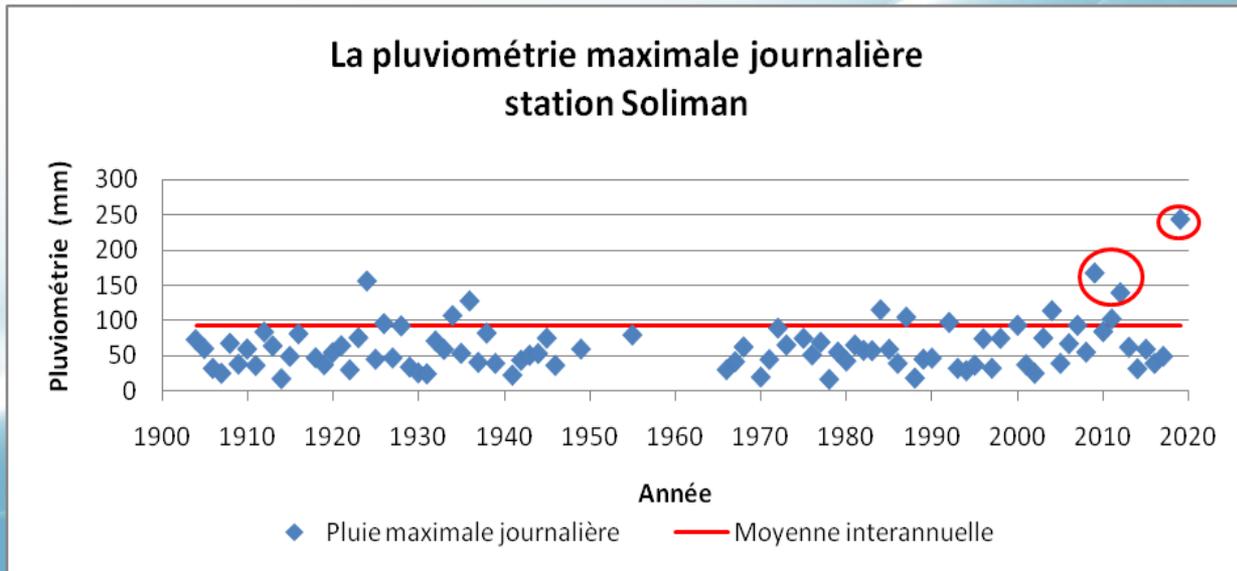
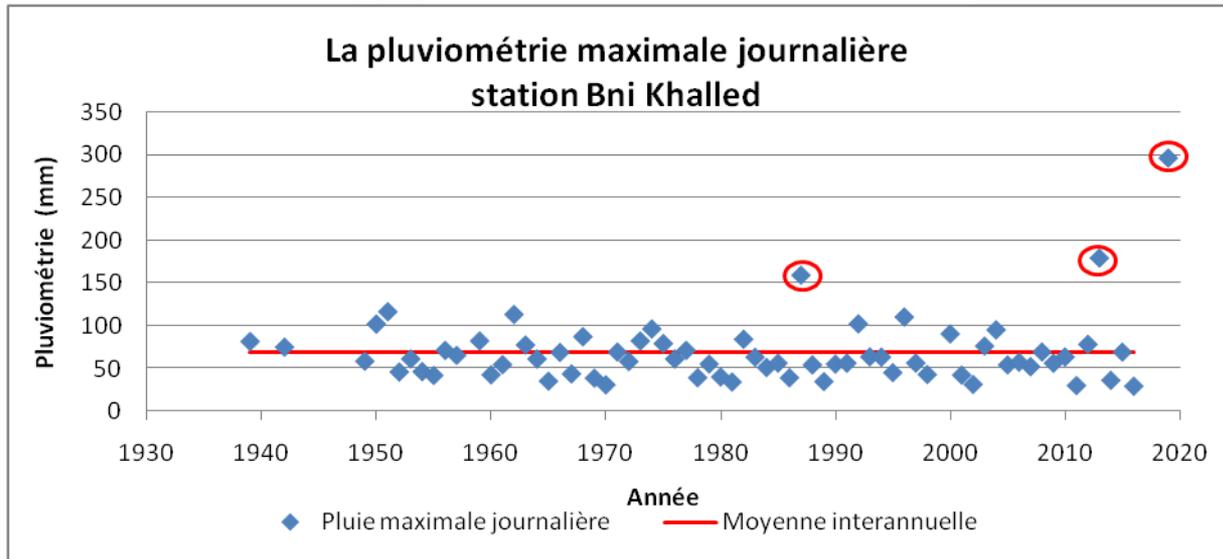
أ يو ه %

أ و ه %

- ✓
- ✓
- ✓

- ✓ دخول الموارد المائية مرحلة الاستنزاف
- ✓ تدهور نوعية المياه التقليدية و غير التقليدية (الملوحة والتلوث)
- ✓ تلوث مجاري الاودية من مصادر مختلفة وعدم احترام الترايب القانونية والمواصفات العلميّة
- ✓ الإعتداء على الملك العمومي للمياه،
- ✓ انتشار الحفر العشوائي للآبار العميقة،
- ✓ تواتر الحالات القصوى (جفاف ، فيضانات.....)





- ✓ وضعية قطاع المياه في تونس باعثة للانشغال أكثر ، تحت وطأة التغيرات المناخية ، اذ تشير الدراسات الى ان تراجع موارد المياه (الجوفية والسطحية) بنسبة 28 بالمائة بحلول سنة 2030
- ✓ ارتفاع سنوي للحرارة ب1،1 درجة بحلول 2030 و 2،1 درجة بحلول سنة 2050 ،
- ✓ ارتفاع وتيرة السنوات الجافة،
- ✓ تقلص المياه السطحية بنسبة 5 بالمائة سنويا في افق 2030
- ✓ تراجع التساقطات بنسبة 10 الى 29 بالمائة في افق 2050
- ✓ ارتفاع مستوى البحر، و تسرب المياه المالحة.

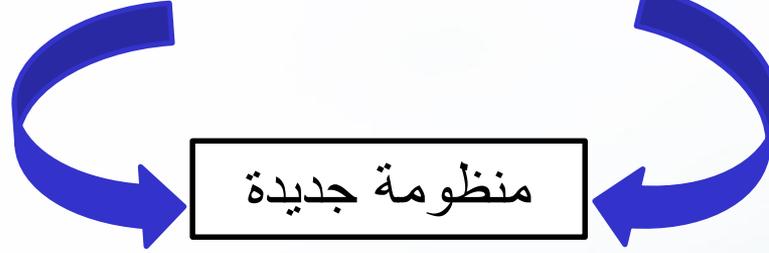


هذه الوضعية تبعث على الانشغال و وجوب التدخل بشكل عاجل للحد من تأثير تغير المناخ.

التقلبات و الظروف المناخية
المستقبلية.



المعطيات الجديدة للمحيط الاقتصادي
والاجتماعي المتنامي



مشروع مجلة المياه

في ظلّ التغيرات المناخية ومحدودية الموارد المائية، أصبحت مجلة المياه الصادرة في سنة 1975 غير ملائمة لمتطلبات المرحلة الحالية بما أنها مبنية على مقاربة التصرف في الموارد و لا تستجيب الى الوقائع الحالية لدرجة انه لا يدرج بشكل كاف التصرف في التغيرات المناخية على غرار الجفاف و الفيضانات.. بات من الضروري إرساء إطار قانوني جديد يتلائم والمتطلبات الحالية والمستقبلية ومنسجم مع الاتفاقيات الدولية في مجال المياه

برزت محدودية أحكام مجلة المياه لسنة 1975 خلال العشرية الأخيرة في تنظيم التصرف للمياه وعدم تلاؤمها مع المتغيرات والمعطيات الحالية إذ تبين:

✓ عدم شمولية أحكامها وتوجهها أساسا نحو العرض مما نجر عنه إستغلالا مفرطا ومكتفا للخزانات المائية الباطنية الذي فاق طاقتها،

✓ تدهور نوعية المياه اعتبارا لتعدد مصادر التلوث وإنعكاسات السحب الجائر،

✓ عدم تقنين البرمجة المندمجة للثروة المائية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني،

✓ عدم تنظيم مهنة التنقيب عن المياه مع تطور التقنيات والأساليب التي مكنت من النفاذ إلى الموارد بسهولة،

- ✓ عدم نشر المعلومة المتعلقة بالمياه مما يفقد الشفافية والضمانات المستوجبة لحث الإستثمارات المرتبطة بهذا القطاع الحيوي،
- ✓ تركيز المنشآت والبنية الأساسية المائية خلال العقود الفارطة
- ✓ التغيرات المناخية ومحدودية الموارد المائية وشدة التنافس على طلبها إنجر عنه تعقيد المنظومات المائية،
- ✓ غياب مساهمة المجتمع المدني في حوكمة المياه وعدم مساهمة المستغلين ومستعملي المياه في حوكمة هذا القطاع،
- ✓ عدم تحيين الجانب الردعي المتعلق بالجرائم والعقوبات منذ صدور المجلة سنة 1975 مما ساهم في تفشي ظاهرة الإعتداءات على الملك العمومي للمياه وإستنزاف الموارد الباطنية،

تأكد إرساء مجلة مياه جديدة تتلاءم ومتطلبات المرحلة الحالية
والمستقبلية ومكرسة لأحكام دستور 27 جانفي 2014 الذي ينص
على الحق في الماء والعيش الكريم والتنمية المستدامة والتوازن
بين الجهات والملكية الفردية وتثبيت ملكية الثروات الطبيعية
للشعب التونسي والاستغلال الرشيد لهذه الثروات.

✓ اعتبار الموارد المائية ثروة طبيعية وطنية يجب استغلالها والحفاظ عليها بطريقة مستدامة.

✓ تثبيت مبدأ الحق في مياه الشرب والصرف الصحي،

✓ تعزيز مشاركة المجتمع المدني،

✓ إدراج مفهوم التشارك ومفهوم اللامركزية في التصرف عبر إرساء المجالس الجهوية للمياه.

✓ العمل على تحقيق القيمة الاقتصادية للموارد المائية،

✓ تحقيق مبدأ التضامن الوطني والعدالة في توزيع المياه

✓ إدراج مفهوم الملك العمومي الاصطناعي للمياه.

✓ تركيز سلك الضابطة العدلية للمياه.



✓ إدراج المواقع والمنشآت المخصصة للرصد المائي ضمن الملك العمومي للمياه.

✓ التوقي من التغيرات المناخية والتأقلم معها.

✓ تعويض مجامع التنمية الفلاحية بالمجامع المائية ذات الصبغة العمومية.

✓ إحداث الهيئة الوطنية التعديلية لخدمات المياه.

✓ اعتماد البعد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مختلف المستويات،

✓ نشر المعلومة المتعلقة بالمياه.

✓ التخطيط في مجال المياه من المستوى المحلي إلى الجهوي ثم إلى الوطني.

يتكون مشروع مجلة المياه الجديدة من 07 عناوين أساسية و145 فصلا،

وفي ما يلي المحاور الواردة به:

✓ : مبادئ توجيهية وأحكام عامة (6 فصول).

✓ : تحديد الملك العمومي للمياه وحمايته (23 فصل).

✓ : الحوكمة في قطاع المياه (22 فصل).

✓ : طرق استغلال واستعمال الملك العمومي للمياه

(20 فصل)

✓ : الاستعمالات والخدمات العمومية في قطاع المياه والاقتصاد فيها (21 فصل).

”مشروع مجلة المياه“ الذي قدمنا أهم جوانبه اليوم هو خلاصة مخرجات 8 سنوات من الدراسات والإستشارات في المجال التطبيقي والتشريعي لإدارة شأن المياه ليكون أداة قانونية ناجعة متاحة للجميع لإرساء حوكمة متطورة في التصرف في الموارد المائية وضمان حق المواطن في الماء مع حمايتها واستدامتها للأجيال القادمة.

